قد تتعرض الدولة الى تغيرات اثناء حياتها سواء من الناحيو الداخلية او من الناحية الدولية , و هذه التغيرات قد لا تؤثر في شخصية الدولة و منها التغيرات التي تمس عنصر الحكومة و التغيرات التي تمس عنصر السكان بجزء منه و التغيرات التي تمس بجزء من الاقليم .

الا ان التغيرات التي تصيب عنصر الاقليم قد تترك اثر في المعاهدات و الاموال العامة و الديون و المحفوظات و كذلك النظام القانوني الداخلي و في جنسية السكان .

على ان هناك تغيرات قد تتناول كل مقومات الدولة فتؤدي الى زوالها و منها ضم دولة الى دولة اخرى و هذا الامر يترك اثره بالنسبة للمعاهدات و الاموال و المحفوضات و الديون .